

Distr.: General
6 July 2006
Arabic
Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٩٢ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة

البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	الجزائر
٥	بوليفيا
٦	المغرب
١٠	الإمارات العربية المتحدة

* A/61/50 و Corr.1.



أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ القرار ٩٤/٦٠، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي طلبت بموجبه، في جملة أمور، إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار التي تم التوصل إليها عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف أن تنضم إليها، لتتهيئ بذلك الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛ وشجعت فيه جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، من خلال الاشتراك، من بين جملة أمور، في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وبحول بالتالي دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقدم هذا التقرير امثالا لهذا الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وقد وردت حتى الآن ردود من حكومات الجزائر وبوليفيا والمغرب والإمارات العربية المتحدة، وترد ردودها في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أي ردود ترد فيما بعد في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦]

ترى الجزائر أن قضية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب استراتيجية جماعية تقوم على نهج من الشراكة والتعاون في إطار مشترك بين أوروبا والمنطقة يساعد على القيام بالمبادرات التي تستهدف جعل هذه المنطقة منطقة سلم واستقرار ورخاء بشكل دائم.

وينبغي أن يعبر تكريس الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس علاقات الثقة وحسن الجوار، عن مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحق شعوب المنطقة في تقرير المصير. ويستتبع ذلك التقييد التام، حسب ما أكده القرار، بمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإن الجزائر، التي ترحب مع الاهتمام بجميع المبادرات التي من شأنها تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تطمح إلى تقديم مساهمة إيجابية في الجهود الرامية إلى إقامة استقرار ورخاء دائمين في المنطقة. وهي تشترك بانتظام وبنشاط في أطر الحوارات المختلفة القائمة في المنطقة، ولا سيما التي من قبيل عملية برشلونة ومنتدى البحر الأبيض المتوسط وإطار الحوار والتعاون ٥+٥، والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الإطار الأوروبي - المتوسطي، تأخذ الجزائر الحوار الذي بدأ منذ أكثر من عامين بشأن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع على أنه منتدى تكميلي للتشاور بشأن تحسين معالجة شواغل المنطقة ولتعزيز التعاون في مجال الأمن. واقتناعا من الجزائر بأن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا ينفصم عن الأمن في أوروبا، ترى أن هذا الحوار ينبغي أن يشمل البعد الأمني والشواغل المشروعة التي تطرحها بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

كما تساهم الجزائر في إطار الحوار ٥+٥ في اجتماعات وزراء الداخلية واجتماعات وزراء الدفاع على السواء. ويعبر هذا الإطار أيضا عن وعي البلدان الأعضاء بمدى المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن في المنطقة وتستلزم معالجتها نهجا جماعيا متضامنا. وفي هذا السياق، أتاح الاجتماع الوزاري الأخير الذي عُقد في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ اعتماد تدابير محددة للتعاون في مسائل المراقبة البحرية وفي كل من المجال الجوي والأرضي، متصلة أساسا بالتدخل في حالة الكوارث الطبيعية.

وفي إطار الحوار بين المنطقة والناو، تعمل الجزائر جاهدة منذ انضمامها للحوار في آذار/مارس ٢٠٠٠ على تعزيز الحوار الهادئ والبناء من أجل تدعيم السلام والأمن الجماعي في المنطقة. وهي تدعو بصفة خاصة إلى تحقيق توازن بين الجناحين السياسي والعملياتي للمنظمة. كذلك أتاح مركز العضو المنتسب للجمعية البرلمانية للناو، الذي منح للجزائر في دورة الربيع للجمعية، التي عُقدت في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ في ليوبليانا، المشاركة النشطة في أنشطة لجان الجمعية البرلمانية ولجانها الفرعية.

وفي إطار الحوار السياسي، اشتركت الجزائر في اجتماع وزراء الخارجية الذي عُقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، واجتماع وزراء الدفاع في تاورمين (صقلية) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واجتماع رؤساء الأركان الذي عُقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٦.

وفي إطار عملية التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استلهمت الجزائر في نشاطها أيضا المبدأ الأساسي لعدم انفصام الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن الأمن في أوروبا. وجرى الحوار السياسي بين تلك المنظمة وبلدان المنطقة في إطار مجلس فيينا، عن طريق مجموعة الاتصال مع بلدان شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سعيا إلى تيسير تبادل المعلومات التي تهم الجانبين واقتراح علاقات تعاون أخرى.

ودعت الجزائر في إطار شركاء التعاون من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إعداد استجابة مشتركة للمخاطر والتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة في مجالات من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، والعنصرية وكرهية الأجانب والهجرة، وأوجه التفاوت الاقتصادي.

وتولي الجزائر أيضا أهمية خاصة لجهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي باعتباره مرحلة صوب تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل الذي يجري السعي إليه في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر طرف في مجموع الصكوك القانونية الدولية والإقليمية لترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. بل وتشارك بنشاط في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وفي هذا السياق، عُقد في الجزائر العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مؤتمر إقليمي لدعم تنفيذ الدول العربية لبرنامج العمل.

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦]

أعاد القرار ٩٤/٦٠، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تأكيد الدور الرئيسي الذي يتعين على بلدان البحر الأبيض المتوسط أن تؤديه في تعزيز السلام والأمن والتعاون في تلك المنطقة.

وترى بوليفيا أن تهيئة مناخ من الأمن والتعاون في أي منطقة على وجه الأرض يؤدي إلى الرفاه العام للشعوب، حيث يضمن السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقة تواجه آفة الجريمة الدولية التي تأخذ أشكالا متعددة. وتساند بوليفيا جميع الجهود الموجهة إلى تحقيق استقرار وتنمية المجتمع الدولي.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

آمن المغرب دوماً أن استتباب السلم والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يمثل الأهداف الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها، ويشكل أمراً يتعلق بالصالح العام يجب تعزيزه وتقويته.

وتواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات أمنية متباينة في طبيعتها، بقدر ما هي متعددة. وفضلاً عن الصراعات ذات الطبيعة المزمنة غالباً، سواء كانت واضحة أو خفية، والآثار المتزايدة لظواهر اجتماعية عالمية معينة، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط تحس بكامل ما يترتب من آثار على التهديدات الجديدة، ذات النطاق الواسع والعنيفة، مثل الإرهاب. وهذه التحديات ليست بطبيعة الحال مقتصرة على هذه المنطقة وحدها، ولكنها، عندما تفتقرن بعوامل إقليمية أخرى، فإنها تزداد حدة، وتكتسب قدراً أكبر من الأهمية.

وإن الفجوات الإنمائية بين قارة أوروبية تتمتع بالتكامل والازدهار، وضمنة جنوبية، لا تزال في طور النمو وتشهد ديمغرافية سريعة النمو، تبرز بخاصة ما يواجهه الجانبان من مشاكل اجتماعية واقتصادية. وإن الفوارق الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط هي ذات دلالة هائلة: يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في بلدان الاتحاد الأوروبي ٢٠ ٠٠٠ دولار، في حين أنه يبلغ ٢ ٠٠٠ دولار فقط في المغرب ومنطقة الشرق الأوسط. وتسبب الفجوة الاقتصادية بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط في حدوث ظواهر تبعث على القلق، مثل الاتجار غير المشروع، والهجرة غير المشروعة، كما أنها تزيد من حدة هذه الظواهر، ويغذي هذا الوضع حالات التوتر في مناطق البحر الأبيض المتوسط دون الإقليمية.

وإزاء اتساع نطاق ظاهرة الهجرة وتعقيدها، يدعو المغرب باعتباره من بلدان منشأ وعبور واستقرار المهاجرين، إلى معالجة شاملة للمسألة، إدراكاً للمسؤولية الجماعية للأطراف المعنية. وانطلاقاً من هذه الروح نظم عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي - الأوروبي المعني بالهجرة والتنمية، الذي سيعقد في الرباط في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث وضعت أسس تشاور إقليمي حول قضايا الهجرة والتنمية.

ويرحب المغرب الذي يسدي تعاونه على المستويين الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، باعتماد بلدان الشراكة الأوروبية - المتوسطية لمدونة قواعد السلوك الأوروبية - المتوسطية بشأن مكافحة الإرهاب، في مؤتمر القمة المعقود في برشلونه في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، يعتقد المغرب أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا يمثل استجابة وافية للشواغل الأمنية لدى بلدان المنطقة وحسب، وإنما يشكل أيضا خطوة للأمام صوب نزع السلاح العام والكامل.

ولا شك أن الإرهاب الدولي قد اكتسب بعدا عالميا. ولم تنج منطقة البحر الأبيض المتوسط من هذه الظاهرة، كما يتضح من الاعتداءات التي وقعت في جربة والدار البيضاء واسطنبول ومدريد. وتتطلب مكافحة هذا التهديد الغادر، والذي لا يمكن التنبؤ به، الذي يتهدد النظام العالمي، بذل جهود تعاونية بفضل اتباع نهج شامل ومتضافر للقضاء التام على أسبابه ومظاهره المختلفة.

ويمكن لعدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح على المستويين الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى رفض بعض الدول الانضمام إلى معاهدات عدم الانتشار المتعددة الأطراف، أن يؤثر على مناخ الثقة، ويزيد من حدة التوتر سباق التسلح في المنطقة.

وفضلا عن ذلك، فإن الأزمات المتطولة الأمد التي أصبحت ذات طبيعة مزمنة (البلقان والشرق الأوسط) تقريبا لا يمكن الإفلات من تأثيرها على الأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن حدة الصراع في الشرق الأوسط يستمر تصعيدها، على الرغم من المبادرات المبذولة من طرف المجتمع الدولي وجهود الوساطة؛ وهي تشير إلى التهديد الخطير للهوية المتوسطية، كما أنها تعد بمثابة برميل بارود يتهدد استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وثمة تحديات أخرى ذات طبيعة بيئية، من قبيل نقص المياه واشتداد الطلب على موارد المياه في العديد من مناطق البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة.

وقام المغرب، منذ انتهاء عقد ثمانينيات القرن الماضي، في ضوء التحديات المتنامية للسلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والفوائد المترتبة على تبني سياسة تتسم بالوضوح، تقوم على الحوار، والإدارة المشتركة للمسائل الإقليمية، وأوجه التضامن، بالمساهمة في مبادرات مختلفة تهدف إلى تعزيز قيام تعاون حقيقي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا السياق، فإن تعاون المغرب مع بلدان البحر الأبيض المتوسط كان ذا طابع إيجابي متميز لأن المملكة المغربية قامت بتهيئة السبل لعدد من التدابير التي تهدف إلى إعادة هيكلة المجال الاستراتيجي المتوسطي، وتعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين، أو بادرت باتخاذها. وقد سعى المغرب دوما إلى إثراء الإطار المؤسسي للعلاقات الأوروبية - المتوسطية وتكثيف آلياتها المؤسسية وتحسين الفعالية الإجرائية للمشاورات الإقليمية المتوسطية والهياكل التعاونية.

ومن الأمثلة الرائعة على وجه الخصوص لهذه الجهود قيام الشراكة الأوروبية - المتوسطية (عملية برشلونة)، التي هي أكثر المبادرات شمولية وتعددا في أبعادها، إذ أنها تتناول الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة.

ويكتمل هذا الإطار الإقليمي العلاقة الثنائية ذات الطبيعة الثرية والمتنوعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وقد قاد عمق العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وما تتسم به من تكثيف وقوة وتعدد في الأبعاد، الطرفين إلى منح علاقتهما مركز التكامل المتقدم، الذي طلبه المغرب، الأمر الذي يتفق تماما مع سياسة الحوار الأوروبية الجديدة.

ويعزز المنتدى المتوسطي، وإطار الحوار ٥ + ٥، والشركاء المتوسطيين لمبادرة التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بأسلوب مفيد وذو صلة، الشراكة الأوروبية - المتوسطية ويكملونها.

ويتيح الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي شارك المغرب فيه منذ بدئه في سنة ١٩٩٤، إطارا مهما للمشاورات السياسية، وأداة مرضية للتعاون العملي، ووسيلة أساسية لتبادل المعلومات. وساهم المغرب أيضا في جهود الحلف الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، في إطار عمليتي القوة الدولية الأمنية في كوسوفو وقوة تحقيق الاستقرار وفي إطار الاتحاد الأوروبي وعملية آثي، التي تشارك فيها المملكة المغربية عملا بقرارات الأمم المتحدة.

وفي إطار تعاونه مع الناتو، اشترك المغرب أيضا في عملية الجهد الفعال. وكان أيضا أول بلد في جنوب البحر الأبيض المتوسط يستضيف اجتماعا بين مجلس شمال الأطلسي التابع لتلك المنظمة والبلدان السبعة الأعضاء في حوار البحر الأبيض المتوسط، وعقد في ٦ و ٧ نيسان/أبريل في الرباط.

وبفضل العدد المتنامي لآليات التعاون والتشاور، المنشأة لغرض تعزيز التعاون من أجل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن هناك شعورا حقيقيا بالعرض المشترك، الذي ينبغي أن ترافقه جهود تهدف إلى تحقيق الإفادة القصوى من الموارد والطرائق. وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه الهياكل يساهم بشكل إيجابي في الأمن الإقليمي، فإنه يجب تنسيق ما تقوم به من إجراءات تفاديا للازدواجية، ولإقامة روابط تعاونية قادرة على تعزيز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفضلا عن ذلك، فإن المفتاح الرئيسي لإنشاء نظام إقليمي متوسطي يقوم على شراكة متوازنة فعلا، يتمثل في تحسين الإحساس لدى البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية بملكية هذه الهياكل والمبادرات المختلفة.

وآمن المغرب دوما بأن الطبيعة المشتركة للأمن تتطلب تبني نهج شامل ومتضافر، يتمتع بالقدرة على تأمين السلم والأمن في المنطقة، وتحويلها إلى منطقة تشهد ازدهارا للجميع، يقوم على التعاون الإيجابي والمسؤولية المشتركة بين أوروبا وبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

ويدعو الآن مفهوم عدم تجزؤ الأمن إلى توسيع نطاق دائرة التضامن الأوروبية المتوسطية لتشمل مناطق مجاورة أخرى، لا سيما قارة أفريقيا.

وتعتقد المملكة المغربية أن رأب الفجوة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين بلدان المنطقة، من شأنهما العمل على تحفيز قيام نظام إقليمي يتسم بالاستقرار والازدهار، سيتحول من الأمن الذي يقوم فقط على مفهوم مراعاة الحيطنة نحو أمن متكامل فعلا، لصالح جميع شعوب المنطقة.

ومع ذلك، يظل من الصحيح القول إن توفر إرادة سياسية حقيقية من جانب دول المنطقة هو وحده العامل الذي يمكن أن يساهم في التغلب على الصورة النمطية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة أزمات، والعودة بها إلى دورها الإقليمي باعتبارها منطقة للسلام، والصلات الاقتصادية والبشرية والثقافية المتبادلة.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تم التشديد على أهمية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في المجالات التالية:

مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره

مكافحة الجريمة الدولية والجريمة المنظمة

منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

مكافحة المخدرات